https://farid.ps/articles/when_law_fails_family_fear_and_the_roots_of_oct_7/ar.html

عندما يفشل القانون: العائلة، الخوف، وجذور السابع من أكتوبر

حتى 9 يوليو 2025، يظل الصراع الإسرائيلي الفلسطيني شهادة قاتمة على عواقب إفلات الدولة من العقاب والتخاذل الدولي. في هذا الفراغ من المساءلة، برزت أعمال يائسة، مدفوعة ليس فقط بالأيديولوجيا، بل بالغريزة البدائية لحماية العائلة. استمرار إسرائيل في استخدام الاعتقال الإداري على نطاق واسع، المصحوب بالتعذيب الموثق وإساءة معاملة الأطفال، ينتهك القانون الدولي بشكل صريح. ومع ذلك، لم يفعل المجتمع الدولي سوى القليل لوقفه. تؤكد هذه المقالة أن عمليات الاختطاف في 7 أكتوبر 2023—عندما تم أسر 251 فردًا إلى غزة—لم تكن أعمالًا عشوائية، بل كانت نتيجة متوقعة للظلم المنهجي. نشأت هذه الأعمال من واقع نفسي وسياسي لم يوفر فيه القانون أي حماية، فأصبح اليأس سلاحًا.

على الرغم من عدم التغاضي عن هذه الأعمال غير القانونية، فإن فهم جذورها يتطلب دراسة السياق الكامل: نظام قانوني مصمم للسحق، ومجتمع دولي غير راغب في التدخل، وغريزة أبوية عامة تُثار بسبب الاعتقال الجماعي والإساءة. كما يُصوَّر بشكل درامي في فيلم **الهدف التنفيذي** (1997)، حيث يُجبر رجل على المشاركة في مؤامرة إرهابية لإنقاذ زوجته، فإن تهديد الأحباء يتجاوز الأخلاق التقليدية. عندما تفشل العدالة المؤسسية، تصبح هذه الغريزة تفسيرًا وتحذيرًا في آن واحد.

الانتهاكات القانونية الإسرائيلية: الاعتقال كعقاب جماعي

على مدى عقود، حافظت إسرائيل على نظام الاعتقال الإداري، الذي يسمح بسجن الفلسطينيين دون تهمة أو محاكمة، غالبًا لفترات غير محددة وبناءً على أدلة سرية. هذه الممارسات، المستمرة منذ عام 1967، تُعد انتهاكات واضحة لاتفاقية جنيف الرابعة (المواد 64-66) والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (المواد 9 و14).

بحلول منتصف عام 2024، كان أكثر من 9500 فلسطيني في الحجز الإسرائيلي، مع تسجيل ما لا يقل عن 53 حالة وفاة في الاعتقال منذ أكتوبر 2023—كثير منها مرتبط بالتعذيب، وفقًا لمنظمة العفو الدولية. تعرض أطفال في سن 14 عامًا للإذلال الجنسي، والضرب، والإساءة النفسية. هذه ليست تجاوزات معزولة؛ بل هي سمات لجهاز منهجي يستخدم الاعتقال كسلاح ضد شعب بأكمله.

تشبه هذه الاستراتيجية من الإكراه والقمع والسيطرة أخذ الرهائن كما يُعرف في الاتفاقية الدولية لمكافحة أخذ الرهائن لعام 1979. مع معدل إدانة يبلغ 99.7% في المحاكم العسكرية، فإن اللجوء إلى القانون هو وهم. في هذا السياق، لا يحمي القانون العائلات الفلسطينية—بل يضطهدها. أصبح الإطار القانوني نفسه آلية للهيمنة، مكررًا حالات تاريخية استخدم فيها قانون الدولة لتبرير الفظائع حتى تم تحديها بقوة خارجية.

التواطؤ الدولي: فشل في الحماية

على الرغم من التوثيق الواسع من قبل هيئات الأمم المتحدة، ومنظمات حقوق الإنسان، والمراقبين الدوليين، فشل العالم في التصرف. لم يتم فرض عقوبات ذات معنى، أو ملاحقات دولية، أو تدابير دبلوماسية لمحاسبة إسرائيل على نظام الاعتقال

الخاص بها. مسؤولية الحماية (R2P)، التي أُكدت في قمة الأمم المتحدة العالمية لعام 2005، تلزم المجتمع الدولي بالتدخل عندما تفشل الدول في منع الجرائم ضد الإنسانية. ومع ذلك، في هذه الحالة، كان التنفيذ غائبًا.

أظهرت صفقات تبادل الأسرى بوساطة الهدنة بين عامي 2023 و2025—وأبرزها إطلاق سراح 135 معتقلًا—أن الإرادة السياسية يمكن أن تغير النتائج. لكن هذه اللحظات كانت استثناءات نادرة لقاعدة التجاهل. كما أُكد في مناقشات الجمعية العامة للأمم المتحدة لعام 2025، فإن العالم يفشل في الوفاء بواجبه في دعم R2P. في الوقت نفسه، لم تسفر تحقيقات المحكمة الجنائية الدولية البطيئة عن أي إجراءات قابلة للتنفيذ. يظل الفلسطينيون محاصرين بين قوة احتلال عقابية ومجتمع دولي يتجاهل.

هذا الصمت يمكّن من الإساءة. إنه يذكرنا بفشل المجتمع الدولي السابق—من رواندا إلى البوسنة—حيث كانت المعايير القانونية واضحة ولكن الإرادة لدعمها كانت غائبة. مثل تلك المآسي، فإن الإفلات من العقاب الممنوح لنظام الاعتقال الإسرائيلي يتطلب محاسبة.

غريزة الحماية: الأنظمة غير القانونية والمحفزات النفسية

عندما ينهار القانون، تسيطر الغريزة. الدافع لحماية الأبناء هو من أقوى الدوافع البشرية، مدمج في التطور. كما تُظهر الأبحاث المنشورة في (2024) **Nature Reviews Psychology**، فإن الاستثمار الأبوي مرتبط بيولوجيًا باستراتيجيات البقاء عبر الأنواع. تُفعّل التهديدات للأطفال ردود فعل عصبية عميقة—الخوف، العدوان، اليأس—خاصة عندما تكون هذه التهديدات مستمرة وغير محلولة.

تؤكد دراسة أجريت عام 2023 في **Journal of Traumatic Stress** هذا الارتباط، وتكشف كيف تُضخم الصدمات الجماعية والعجز ردود الفعل العدوانية. مقال HubPages بعنوان "الغريزة—هل وُلدنا بغريزة حماية؟" (تم تحديثه 2024) يشبه هذا برد فعل "أم الدب"، وهي ظاهرة عالمية تتجاوز الأعراف الاجتماعية والقانونية عندما يكون الأحباء في خطر.

تُصوَّر هذه الحقيقة بشكل درامي في **الهدف التنفيذي** (1997)، حيث يُجبر سائق استعراضي على المشاركة في مؤامرة خطف بعد أن تُؤخذ زوجته رهينة. يدفعه تهديد أحد أفراد العائلة إلى أفعال لم يكن ليفكر فيها لولا ذلك. هذه الرواية، وإن كانت خيالية، تعكس الواقع المعيش للعديد من العائلات الفلسطينية. مع وجود أكثر من 9500 فرد محتجز—بما في ذلك الأطفال—تعيش المجتمعات الفلسطينية تحت الخوف المستمر من الخسارة، الإساءة، والموت.

في مثل هذه البيئة، تصبح الرغبة في الانتقام، وتبادل الرهائن بالرهائن، ليس فقط عقلانية بل حتمية. أظهرت صفقة تبادل الأسرى في عام 2011—1027 فلسطينيًا مقابل أسير إسرائيلي واحد—أن الضغط غير القانوني يؤدي إلى نتائج. في غياب العدالة، يصبح اليأس استراتيجية. يجب فهم السابع من أكتوبر 2023 في هذا السياق: فعل يائس شكلته الاعتقالات المنهجية، التخلي الدولي، والغريزة الساحقة لحماية الأحباء.

نفاق الغضب الانتقائي

إدانة الردود غير القانونية دون مواجهة الانتهاكات التي تثيرها ليس فقط نفاقًا—بل هو خطير. إنه يحافظ على معيار أخلاقي مزدوج يُعتبر فيه العنف الرسمي قانونيًا وغير مرئي، بينما يُدان العنف التفاعلي كجريمة. هذا الخلل يقوض شرعية القانون الدولي نفسه.

المنطق بسيط: إذا فشلت المؤسسات المكلفة بدعم العدالة في التصرف، سيجد الناس وسائل أخرى. كما اختار بطل **الهدف التنفيذي** العمل غير القانوني عندما لم يكن هناك من ينقذ زوجته، كذلك تعمل المجتمعات المضطهدة عندما تُستهدف عائلاتها ولا يبقى سبيل للتصحيح. هذا ليس تبريرًا—بل هو تشخيص للسبب.

يعلمنا التاريخ أن المساءلة الحقيقية تستهدف الأنظمة، وليس الأعراض. لم تبدأ محاكمات نورمبرغ بإلقاء اللوم على المواطنين الألمان اليائسين؛ بل فككت هياكل الإفلات من العقاب. لإنهاء دورة العنف في فلسطين، يجب على المجتمع الدولي معالجة الجذر: الانتهاكات المنهجية من قبل إسرائيل وجهازها العسكري القانوني.

الخاتمة: أنهِ الإساءة، أو توقع اليائس

نظام الاعتقال الإداري الإسرائيلي، المبني على الزيف القانوني ومدعوم بالعنف، يمثل انتهاكًا صارخًا للقانون الدولي. استمرار فشل المجتمع الدولي في فرض معايير حقوق الإنسان الخاصة به—من خلال R2P أو تفويضات المحكمة الجنائية الدولية—خلق فراغًا أصبحت فيه غريزة حماية العائلة سلاحًا سياسيًا.

لم يكن السابع من أكتوبر حتميًا، لكنه كان متوقعًا. عندما تنهار الأنظمة القانونية، تبقى الغرائز الأقدم. بدلاً من إدانة اليائسين مع حماية الأقوياء، يجب على العالم مواجهة الظلم الهيكلي في قلب هذا الصراع.

إنهاء نظام الاعتقال الإسرائيلي، فرض المساءلة الدولية، واستعادة الثقة في القانون ليست مجرد ضرورات قانونية—بل هي الطريق الوحيد لمنع اليأس المستقبلي. حتى يحدث ذلك، ستستمر دورة الإفلات من العقاب والعنف التفاعلي، مدفوعة بالخوف، الصدمة، والغريزة الدائمة لحماية ما يهم أكثر.